

Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

22 et 23 Octobre 2011

22 و 23 أكتوبر 2011

RINADH

Le CNDH remet la présidence à la commission sud-africaine

Le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), M. Driss Yazami, a remis la présidence du Réseau des institutions nationales africaines des droits de l'Homme (RINADH) au président de la commis-

sion sud-africaine des droits de l'homme, M. Lawrence Mushwana, lors de la réunion de l'Assemblée générale du Réseau, qui s'est tenue mercredi dernier à Cape Town en Afrique du Sud.

Le CNDH a indiqué, vendredi dans un communiqué, qu'il a oeuvré depuis qu'il a reçu la présidence du RINADH lors de sa 7ème conférence biennale tenue à Rabat en novembre 2009, à développer ce Réseau et à renforcer ses partenariats et sa présence sur le plan international.

Sous la présidence du CNDH, le RINADH a travaillé dans le sens du renforcement des capacités de son Secrétariat en matière d'évaluation des institutions nationales des droits de l'Homme et d'analyse des lacunes et des faiblesses qui pourraient entacher leurs textes organiques.

Lors des deux dernières années, le RINADH a oeuvré également pour permettre aux Institutions nationales africaine des droits de l'homme de se conformer aux "principes de Paris", qui encadrent ces Institutions, un effort qui a été couronné par la ré-adoption des commissions mauritaniennes et nigériennes dans la catégorie "A" du Comité international de coordination des Institutions nationales, a précisé le CNDH. Cet effort, a-t-il ajouté, a encouragé les pays africains ne disposant pas d'Institutions des droits de

l'Homme à en créer de tels organismes pour promouvoir et défendre les droits de l'Homme dans le continent africain. Le RINADH a renforcé, lors de la présidence du CNDH, ses relations de coopération et de partenariat avec les organisations et institutions internationales actives dans le domaine des droits de l'Homme, comme les instances onusiennes, l'Association internationale de lutte contre la torture, l'organisation internationale de la francophonie et les mécanismes régionaux et internationaux concernés par la défense et la protection des droits de l'homme.

Plusieurs ateliers et journées de travail ont été organisés lors des deux dernières années pour permettre aux Institutions nationales africaines de renforcer leurs relations avec ces mécanismes et tirer profit de leurs expériences, a précisé le CNDH. Le Réseau africain a également consolidé sa présence sur le plan international à travers sa participation aux différentes sessions du Conseil des droits de l'Homme de l'ONU, du Comité international de coordination des institutions nationales dans ce domaine et de

la Commission africaine des droits de l'homme et des peuples, a souligné le CNDH qui a cité parmi les plus importantes réalisations du RINADH, lors des deux dernières années, la signature, à son initiative, d'une convention de partenariat avec l'Association internationale de lutte contre la torture. Cette convention vise le renforcement des capacités des Institutions nationales afin qu'elles jouent un rôle crucial dans le domaine de la lutte contre la torture à travers un plan d'action qui s'étale sur trois années (2011-2013). Il a cité également "la déclaration de Yaoundé" à travers laquelle le Réseau africain a adopté un plan d'action triennal visant la mise en oeuvre du cadre de travail du Représentant du secrétaire général de l'ONU dans le domaine des droits de l'Homme, qui se base sur trois points essentiels: la responsabilité des entreprises et leur engagement à respecter les principes des droits de l'Homme, la responsabilité de l'Etat et son devoir d'imposer le respect de ces droits dans les lieux de travail et la nécessité de garantir les moyens de l'équité.

+

إدريس اليزمي : المغرب حقق أول تجربة طويلة النفس على الصعيد الكوني في ما يخص جبر الضرر الجماعي

● أجرى الحوار: حسن هرماس

في بناء المعهد المغربي للتاريخ المعاصر داخل حرم كلية الآداب بالرباط، إضافة إلى تنظيم ندوتين علميتين في كل من مدينتي الداخلة (14 و15 ديسمبر 2011) وورزازات (23 و24 يناير 2012)، وذلك على شاكلته الندوة العلمية التي نظمت خلال شهر يوليو الماضي في مدينة الحسيمة.

وإلى جانب الأرشيف والتاريخ، قال السيد اليزمي إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بوصفه المحرك الأساسي لتزليل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، هو الآن يصدد التفكير في خلق متحف وطني لتاريخ المغرب، أو متاحف وطنية تعرف بالحضارة والتاريخ المادي واللامادي للمناطق التي ستتواجد بها هذه المتاحف التي ستكون في الوقت ذاته مفتوحة على الفنون العصرية، ومندمجة في محيطها السوسيو ثقافي والاقتصادي والمعماري والبيئي، وذلك بالشكل الذي من شأنه أن يجعل هذه المؤسسات أداة فعالة للتنمية المستدامة.

وخلص إدريس اليزمي إلى القول إن هذا التصور يندرج ضمن أورش التفكير المستقبلية، وذلك في إطار ما سيرفقه المغرب من تحولات كبرى في إطار تنفيذ مشروع الجهوية المتقدمة، والتي سيساهمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن طريق خلق لجان جهوية لحقوق الإنسان، عوض المكاتب الإدارية الجهوية المعمول بها الآن، حيث ستضم هذه اللجان النخب المحلية، والمجتمع المدني، والأكاديميين الذين من شأن إسهاماتهم أن تغني التصورات المتوفرة لدى الأحزاب السياسية والفاعلين الاقتصاديين حول مستقبل التنمية الجهوية التي تدمج البعد الحقوقي، ومقاربة النوع للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، خاصة منهم الفئات الاجتماعية الهشة.



جهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى جانب إسناد مهمة متابعة تنفيذ مختلف البرامج والمشاريع المسطرة في هذا الإطار، على الصعيد المركزي، لأشخاص ينحدرون من المناطق الجغرافية المعنية بهذا البرنامج خاصة منها منطقتي الريف والجنوب الشرقي.

من جهة أخرى، أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان على الأهمية التي تكتسبها التجربة المغربية، ضمن تجارب كونية أخرى، فيما يتعلق بجبر الضرر الجماعي في الشق المرتبط بالأرشيف والتاريخ وحفظ الذاكرة المرتبطة

بماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وبهذا الخصوص، قال إدريس اليزمي إن المغرب أصبح يتوفر الآن على قانون عصري للأرشيف، وعلى مؤسسة أرشيف المغرب، التي ستناشر العمل على ما تتضمنه الأطنان من الوثائق المتوفرة من معلومات ومعطيات حول تاريخ المغرب، مبرزا أن عمل هذه الهيئة لن يتوقف عند حدود الفترة التي اشتغلت عليها هيئة الإنصاف والمصالحة (1956 حتى 1999)، بل سيشمل عمل هذه المؤسسة الحقبة التاريخية لما قبل الاستقلال، والتي توجد عشرات الآلاف من الوثائق الخاصة بها في الخزانات الأجنبية. وأشار اليزمي إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يولي أهمية قصوى ضمن برنامج عمله الخاص بجبر الضرر الجماعي إلى « الجانب التاريخي بمفهومه العلمي الدقيق»، مشددا على ضرورة التفريق بين المبادرات الخاصة بحفظ الذاكرة من جهة، والبحث التاريخي، خاصة في شقه المتعلق بالتاريخ المعاصر، من جهة ثانية. وأعلن في هذا الصدد أنه سيتم الشروع عما قريب

أعلن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد إدريس اليزمي، أن تجربة المغرب في ما يتعلق بجبر الضرر الجماعي تعد «أول تجربة حقيقة طويلة النفس على الصعيد الكوني»، مقارنة مع تجارب أخرى مماثلة عرفتها بعض الدول.

وأوضح في حديث خص به وكالة المغرب العربي للأنباء، على هامش لقاء تأبيني احتضنته مدينة بومالين داس (إقليم تنغير)، بمناسبة الذكرى الأربعينية لوفاة الحقوقي الراحل محمد بربوزي، أن تجربة المغرب في جبر الضرر الجماعي تستمد فرائدها من كونها تعكس تطورا في التفكير حول هذه الإشكالية التي كانت موضوع اهتمام «هيئة التحكيم المستقلة للتعويض»، التي شكلت أول آلية من الآليات لتطبيق العدالة الانتقالية في المغرب.

وأضاف أن طول النفس الذي يميز التجربة المغربية في ما يتعلق بجبر الضرر الجماعي يتضح كذلك في أن التفكير في بلورة أفضل التصورات الخاصة بجبر الضرر الجماعي اعتمد مقاربة تشاركية منذ إنطلاقته، فضلا عن تعدد المحاور التي يتم الاشتغال عليها في إطار تنزيل برامج ومشاريع جبر الضرر الجماعي على أرض الواقع.

وسجل السيد اليزمي في هذا السياق أيضا الجدية التي لازمت العمل على تطبيق توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في الشق المتعلق منها بجبر الضرر الجماعي من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مذكرا في هذا الإطار بالتنسيق الواسع للمجلس مع هيئات المجتمع المدني، وكذا بعشرات المشاريع التي خرجت إلى حيز الوجود، أو التي هي في طور الإنجاز في جميع المناطق المشمولة ببرنامج جبر الضرر الجماعي في المغرب.

ومن جملة الأسباب التي أضفت طابع التميز على التجربة المغربية في مجال جبر الضرر الجماعي يقول السيد اليزمي «هناك المبادرات الخاصة بخلق تنسيقات محلية لهذا الغرض، وفتح مكاتب إدارية

وفد من هيئة الوفاق الفلسطيني يطلع بالرباط على منجزات وبرامج وكالة بيت مال القدس لدعم صمود المقدسيين

اطلع وفد من هيئة الوفاق الفلسطيني يزور حاليا المغرب، يوم الخميس بالرباط، على منجزات وكالة بيت مال القدس الشريف والبرامج التي تنفذها لحماية المدينة المقدسة ودعم صمود سكانها.

وتابع الوفد، الذي استقبله المدير العام للوكالة عبد الكبير العلوي المدغري، عرضا حول المشاريع التي انجزتها الوكالة خلال سنة 2010، والتي بلغت قيمتها الإجمالية 12 مليون دولار في مجالات الصحة والتعليم والإعمار والشؤون الاجتماعية، إلى جانب المشاريع المعتمدة برسم البرنامج العام ل2011، حيث تمكنت الوكالة إلى حدود 31 يوليو الماضي من اعتماد ثمانية ملايين دولار من مجموع 30 مليون دولار المبرمجة. وأوضح مدير الشؤون العامة والإعلام والمعلومات بالوكالة محمد سالم الشرفاوي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن الوكالة أطلعت أعضاء الوفد على مجالات اهتمامها التي تأتي تنفيذا لتعليمات جلالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس للاعتناء بالقطاعات الاجتماعية عبر إنجاز مشاريع يعود أثرها المباشر والملموس على المقدسيين.

وأضاف أن الوكالة قدمت لوفد الهيئة أوجه نشاطها الميداني وحضورها الفعلي بين المقدسين ومؤسساتهم، مبرزا أنها تعمل على تطوير أداء المؤسسات المقدسية على الأرض وتجسيد هذا العمق العملي لمشاريعها ميدانيا.

كما أعربت الوكالة للوفد عن طموحاتها لرفع وتيرة نشاطها حسب الإمكانيات المتوفرة، وعن أملها في أن تتكاتف الجهود للاستجابة لانتظارات المقدسيين المحتاجين لدعم حقيقي يمكنهم من الصمود ومواجهة إجراءات الحصار والتضييق بالمنهج الذي تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلي بشكل يومي، حسب الشرفاوي.

وأشار المسؤول بالوكالة، في هذا الصدد، إلى أن نقص التمويل يمثل تحديا كبيرا أمام الوكالة، التي تعد المملكة المغربية مولها



مع الهيئة. وتمثل هيئة الوفاق الفلسطيني إطارا شعبيا وطنيا مستقلا يضم شخصيات وطنية توافقية تؤمن بالمشروع الوطني الواحد والشراكة والمصالحة الوطنية وتعمل على تحقيق هذه الأخيرة وتهيئة المناخ المناسب لإنجازها. أساسا عبر بناء الثقة بين فرقاء الخلاف في الساحة الفلسطينية. ويزور وفد الهيئة المغرب في إطار لقاء ينظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ما بين 17 و21 أكتوبر الجاري، لغرض التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية، لاسيما عبر مسار هيئة الإنصاف والمصالحة ودورها في تسوية ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

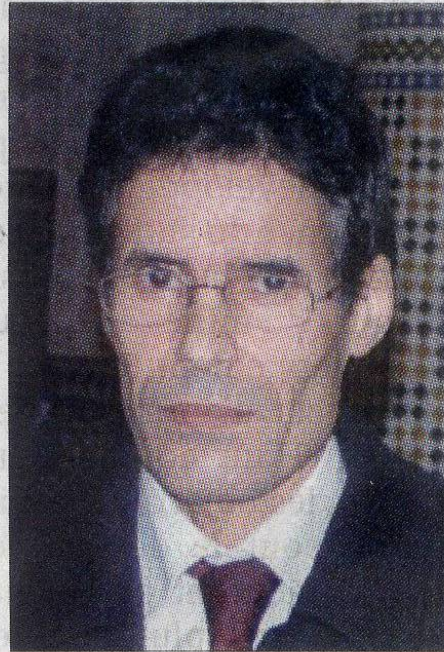
في العالم العربي والإسلامي إلى حين توقيع اتفاقية المصالحة في القاهرة بين حركتي فتح وحماس. وأضاف أن الهيئة، التي تضم ممثلي جميع الفصائل والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني ومستقلين، قطعت شوطا هاما في الترويج للمصالحة والتزام القيادة ووحدة الصف وتواصل الجهود للتنفيذ الكامل لبنود اتفاق القاهرة وتحقيق المصالحة المنشودة. كما اعتبر جمعة سلامة أن مشروع الوفاق الفلسطيني الداخلي يهم العرب والمسلمين وليس فقط الفلسطينيين باعتباره أحد أشكال الدعم لهم، معربا عن أمله في أن تجعل منظمة التعاون الإسلامي ولجنة القدس ملف الوفاق ضمن أجندتيهما وأن تربطهما شراكة حقيقية

الرئيس، وعائقا أمام طموحها للاستجابة لحاجيات المقدسين. من جانبه، أشاد أمين سر هيئة الوفاق الفلسطيني، الذي يترأس الوفد السيد جميل جمعة سلامة بالعناية الخاصة التي توليها القيادة المغربية ولجنة القدس لمدينة القدس الشريف ولأهلها الصامدين فيها، مبرزا ما لمسه أعضاء الوفد في زيارتهم للمملكة من رسوخ للقضية الفلسطينية في الوجدان المغربي. كما أستعرض ظروف تاسيس وأهداف الهيئة التي تروم تحقيق الوفاق الفلسطيني الداخلي بعد سنوات من انقسام واقتتال داخلي أساء للصورة المشرفة لفلسطين كبلد للمقاومة والكرامة والشهداء، وأثار خيبة أمل

M. El Hiba s'entretient avec une délégation palestinienne

■ Mahjoub El Hiba, délégué interministériel aux droits de l'Homme, a eu, jeudi à Rabat, des entretiens avec une délégation palestinienne, axés sur le renforcement de la coopération entre le Maroc et la Palestine en matière de promotion des droits de l'Homme.

M. El Hiba a indiqué, dans une déclaration à la MAP, que cette rencontre a été l'occasion de passer en revue l'expérience marocaine dans le domaine de la justice transitionnelle, ainsi que le cadre institutionnel et législatif relatif à la protection et à la promotion des droits de l'Homme au Maroc qui ont été renforcés à travers les réformes profondes consacrées dans la nouvelle constitution.



المحجوب الهيبة يلتقي هيئة الوفاق الفلسطينية

أجرى السيد المحجوب الهيبة المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان أول أمس الخميس بالرباط مباحثات مع وفد عن هيئة الوفاق الفلسطينية، تمحورت حول تعزيز التعاون بين المغرب وفلسطين في مجال النهوض بحقوق الإنسان.

وفي هذا السياق أبرز السيد الهيبة في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أنه تم خلال هذا اللقاء استعراض التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية والإطار المؤسسي والتشريعي لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها بالمغرب، والتي تم تعزيزها بقوة عبر الإصلاحات العميقة التي رسخها الدستور الجديد للمملكة.